



إيران: ثنائية العقوبات والانتخابات

التقييم : ممتاز

2008/2/28

في الوقت الذي تعلن فيه وزارة الداخلية الإيرانية القائمة النهائية للمرشحين المسموح لهم بالمشاركة في انتخابات البرلمان الإيراني الثامن، تنتظر إيران والمتابع لشأنها في العالم ما سينتجك تقرير محمد البرادعي مدير الوكالة الدولية للطاقة النووية من أثر على سياسة المجتمع الدولي ولا سيما مجلس الأمن الذي يعد العدة لإصدار قرار عقوبات ثالث ضد إيران.

يحدث هذا بالتزامن مع الزيارة التي يعتزم الرئيس الإيراني محمود احمدي نجاد القيام بها الى العراق بعد نجاح البلدين (العراق وإيران) بالتوقيع على اتفاقية تؤكد التزام البلدين بما جاء في اتفاقية الجزائر عام 1975.

فبعد تأخير وانتظار طويلين جاء تقرير مدير وكالة الطاقة النووية بعبارات تحفظ ماء وجه الوكالة من جهة وتترك لإيران وأعضاء مجلس الأمن مجالاً كبيراً للتأويل والتفسير. وهو الأمر الذي حدث فعلاً، فإيران التي اعتبرت التقرير تأكيداً على سلمية برنامجها النووي، تجد نفسها في وضع المنتظر لمشروع قرار عقوبات جديد، هذا المشروع الذي ترى فيه رئيسة الدبلوماسية الأميركية كونداليزا رايس أن تقرير وكالة الطاقة النووية يكفي ليدفع باتجاه مشروع العقوبات الجديد الذي تم وضع صيغته الأولى ويبدو أنها مورد توافق القوى التقليدية المعارضة للبرنامج النووي وهي الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا إضافة إلى ألمانيا. ما تقوله رايس الآن حول تأييد مشروع العقوبات الثالث يبدو مهماً إذا ما تذكرنا تصريحاتها في الأشهر القليلة الماضية "انه ما من عدو دائم لأميركا".

تقرير البرادعي جاء ليمسك العصا من النصف، ففي الوقت الذي يقر فيه بتعاون إيران طوال الأشهر القليلة الماضية وإجابتها على أسئلة الوكالة، لكنه أيضا يقر أن إيران لم تزود الوكالة بمعلومات حول جميع نشاطاتها المتعلقة بتخصيب اليورانيوم، كما أن إيران لم تزود الوكالة بالمعلومات الكافية حول برامج الأسلحة الإيرانية التي لها ارتباط بالمشروع النووي والتي يبدو أنها تستند إلى معلومات استخباراتية بالأساس.

التقرير كذلك يبقى باب القلق فيما يتعلق بمعضلة التخصيب التي تكفي في حد ذاتها لتكون مبرراً للدول الغربية والولايات المتحدة لاستصدار مشروع العقوبات الثالث. مدير الوكالة الدولية بتقريره هذا يقطع المجال على أي محاولة إيرانية لإعادة ملفها النووي الى الوكالة حتى يتم التعامل معه تقنيا وليس سياسياً، وهذا الأمر في حد ذاته نصر للقوى الكبرى التي كانت تخشى من أن يأتي تقرير البرادعي مراعيًا لإيران خاصة بعد الجهد الدبلوماسي الذي قام به البرادعي في نهاية العام 2007 للوصول إلى نقاط التقاء بين المجتمع الدولي وإيران. وقد قوبل هذا الجهد باتهامات للبرادعي بأنه يجب أن يتذكر ما هو دور الوكالة وألا يتجاوز هذا الدور كما صرحت وزيرة الخارجية الأميركية آنذاك.

إن الناظر إلى مشروع العقوبات السابقين 737 و747 يلاحظ أن الأداة الحقيقية لتبريرهما كانت استمرار إيران في تخصيب اليورانيوم، وهو الأمر نفسه الذي ما تزال إيران تقوم به وتعتبره من القرارات السيادية. لذلك فإن المبرر نفسه ما يزال موجوداً بالنسبة للدول الكبرى لاستصدار القرار الثالث. يحدث هذا مع تجاهل واضح لتقرير مجلس الاستخبارات الأميركية والذي يؤكد أن إيران أوقفت نشاطاتها النووية ذات الطابع العسكري عام 2003، هذا التقرير الذي لم يكن جدياً ولم يكن مقصوداً منه أن يأخذ على محمل الجد.

إن مشروع العقوبات الجديد سيكون أكثر إبلاماً كما تريد الدول التي شاركت في صياغته وهي بريطانيا وفرنسا وألمانيا، فهناك تضيق أكثر على سفر العاملين في البرامج النووية، مع تضيق الخناق على حجم المبادلات التجارية بين إيران ودول العالم، كما يطلب المشروع من الدول التي تقدم نوعاً من الحماية المالية للتجارة الإيرانية التوقف عن ذلك. كما يطلب المشروع من الدول التي لديها فروع لبنوك إيرانية مثل بنك ملي وبنك صادرات أن تمارس عليها وعلى تعاملاتها المالية رقابة أكثر.

إن مشروع العقوبات هذا ستكون له تبعاته الداخلية في إيران، لا سيما مع اقتراب موعد الانتخابات البرلمانية للمجلس الثامن في إيران في منتصف الشهر القادم. إن مشروع العقوبات الثالث سيوظف من التيارات المتنافسة، فتيار المحافظين والمحافظين الجدد في إيران سيدفع به تعزيز مكانته من خلال التذكير بالعداء الأميركي غير المنتهي للأمة الإيرانية، وهو الأمر الذي قد يعني حشد مزيد من التأييد الشعبي لمشروعية النظام السياسي في إيران.

من جهة أخرى فإن التقرير سيستفاد منه للتشكيك في نوايا من بقي من التيار الإصلاحية الذي سيشارك في هذه الانتخابات، وسيتم التذكير بمقولة جورج بوش بالدعم الأميركي للقوى الإصلاحية في الشرق الأوسط ومنها إيران. من هنا فإن ظلال هذا القرار ستبقى مخيمة على المستقبل السياسي للقوى السياسية المتنافسة في هذه الانتخابات.

إن ما يحدث يؤكد على حقيقة التصعيد التي يسير فيها الملف النووي الإيراني، وهي مسيرة لا يبدو أنها في طريقها للانفراج سلمياً.

m.zweiri@css-jordan.org

محجوب الزويري